اقتصاد

المصارف والنقل والتأمين على رأس أولويات العمل الحكومي السوري الروسي

رئيس مجلس رجال الأعمال السوري الروسي لـ«الوطن»: النصف الثاني من العام ٢٠١٨ سيشهد تحسناً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين

علي محمود سليمان

أكد رئيس مجلس رجال الأعمال السوري الروسي سمير حسن أن النصف الثاني من العام ٢٠١٨ سوف يشهد تحسن دوران العجلة الاقتصادية للعلاقات الاقتصادية السورية الروسية وسوف تزداد سرعتها ونبدأ نشهد نتائج ملموسة، حيث إن مجلس الأعمال السوري الروسي استقبل نحو ٨٠ شركة روسية قدمت إلى سورية للتعرف على واقع الاستثمار، على حين لم يكن هناك قدرة على جذب ١٠ شركات روسية في العام ٢٠١٥ نتيجة ظروف الأزمة.

وفي حديثه لـ«الوطن» بين حسن أن هناك عدة دراسات لمشاريع سياحية روسية لإقامتها في المنطقة الساحلية ومشاريع صناعية ستقام في مناطق مختلفة من سورية ومشروع زراعي كبير في المنطقة الساحلية ومشروع زراعي آخر في المنطقة الوسطى وهي مشاريع تحتاج إلى الوقت حتى تصبح على أرض الواقع بانتظار الانتهاء من الدراسات الاقتصادية وتوفير عوامل إقامة هذه المشاريع.

موضحا بأن مجلس رجال الأعمال السوري الروسي يضم ٨٠ عضواً من رجال الأعمال السوريين، وهو يعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية السورية الروسية إن كان بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين أو ضمن القطاع الحكومي، وعلى تنشيط جميع المجالات الاقتصادية بين البلدين وتطوير كل ما يمكن تصديره واستيراده بين البلدين.

دعم حكومي

بيّن حسن أن الحكومة السورية تقدم دعماً مفتوحاً ولم توجد أي صعوبات أو أي اتجاه محدد يفرض على المجلس، مع دعم لكل الاتجاهات التي ينشط بها المجلس، وبالنسبة للجانب الروسي نجد استجابة بشكل دائم لكل مطالبنا واقتراحاتنا وهذه الاستجابة تدل على وجود قناعة بتنمية مبدأ التعاون بين البلدين، فعندما تمت المطالبة بمعاملة البضائع السورية معاملة خاصة من الجانب الروسي كان هناك استجابة وتم تخفيض الرسوم بنسبة أقل من باقي الدول، إضافة إلى التعاون من الحكومة السورية حيث تقوم وزارة الاقتصاد السورية بإرسال نسخة من قائمة الأسعار الاسترشادية بشكل شهري إلى الحكومة الروسية ليتم إدخال البضائع السورية على أساس هذه القائمة، وهذا الحل يعتبر مؤقتاً ومناسباً للوضع الحالي ريثما تنتهي الأزمة الاقتصادية وتوضع الحلول النهائية، وذلك مع وجود سعي للوصول إلى مرحلة إلغاء الرسوم الجمركية، ولكن السؤال هل نحن قادرون على اتخاذ خطوة كهذه بوضعنا الاقتصادي الحالي مع العقوبات الخارجية الجائرة على سورية وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا من أميركا والاتحاد الأوروبي.

هل التصدير تجربة فاشلة؟

لفت رئيس مجلس الأعمال السوري الروسي إلى أن التجربة التصديرية تعرضت للفشل في الماضي حيث تم التعاقد مع شركات شحن لنقل البضائع السورية وبالتحديد المواد الزراعية من خضر وفواكه وحمضيات ولكنها تعرضت للتلف، نتيجة عدم امتلاك تجربة تصديرية مهمة في السابق بشكل عام في سورية، ولكن حالياً اختلف الأمر مع امتلاك المجلس لمقومات النجاح في العملية التصديرية واكتساب الخبرات، وسوف نشهد تحسناً ملموساً في هذا المجال، لكن يجب ألا ننسى أن السوق الروسية مفتوحة لكل بلدان العالم وهناك قوى اقتصادية في العالم تستثمر في السوق الروسي من سنوات طويلة وتمتلك الخبرات والإمكانات ومنها دول كمصر وتركيا وإسبانيا وبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهذه القوى تفرض علينا تطوير أدواتنا وإمكاناتنا التصديرية لنكون منافسين بقوة في السوق الروسية.

إضافة لوجود عوامل مرتبطة بمقومات البيئة التصديرية لدينا فنحن حالياً لا نمتلك مقومات الزراعة الناجحة للتصدير وهي مرتبطة بالخطة الزراعية ونوعية الفواكه التي تزرع كالحمضيات والتنمية لها، وقد بدأت وزارة الزراعة مؤخراً بالعمل بشكل جدي على فكرة الزراعات التصديرية والاستفادة من تجارب الآخرين.

وأضاف حسن بأن المجلس يعمل على أن يكون جسر التواصل بين جميع الأطراف الاقتصادية في البلدين ولذلك فدوره تشجيعي لإقامة المشاريع وليس تمويلياً فهو لا يملك رأس مال بالأساس ليكون قادراً على إقامة مشاريعه باسمه.

سمير حسن

الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي

فيما يتعلق بملف الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي تساءل حسن عن مقومات الانضمام، فهل السوق لدينا قادر على السماح بدخول بضائع تلك الدول إلى سورية من دون رسوم جمركية؟ وهل ستكون منافسة للمنتجات المحلية؟ وهل الجسم الاقتصادي السوري حالياً يتحمل هذا الأمر؟

معتبراً أن الاقتصاد السوري بطور التعافي، ولكي يكون الانضمام صحيحاً يجب أن يكون هناك اتفاق مع الاتحاد الاوراسي يتم على أساس أن نمنح وقتاً كافياً من الاتحاد الأوراسي لنستعيد عافيتنا الاقتصادية، وفيه يتم السماح لهم بإدخال بضائعهم بنسبة حسم ٢٠ بالمئة من الرسوم الجمركية للسنة الأولى وزيادة ٢٠ بالمئة كل عام لمدة خمس سنوات للوصول إلى نسبة المئة بالمئة كون السوق لدينا لا تتحمل حالياً دخول بضائع هذه الدول بحسم جمركي مئة بالمئة وبالمقابل يكون مسموحاً لبضائعنا بالدخول بنسبة حسم كامل وذلك لتشجيع الصناعيين والمزارعين السوريين لرفع مستوى الإنتاج ونوعيته ليكون قادراً على المنافسة في أسواق خارجية كالاتحاد الأوراسي، مع الإشارة إلى أن أغلبية الدول في الاتحاد الأوراسي رحبت بانضمام سورية إليه.

> هناك أفكار لإقامة مصانع لتجميع وإنتاج السيارات الروسية في سورية

قائمة الأولويات

بيّن حسن أن قائمة الأولويات لحكومتي البلدين تتركز في حل ثلاث مشاكل رئيسية، وهي التبادل المصرفي والنقل والتأمين فهذه القطاعات الثلاثة تحتاج لإيجاد حلول ناجحة فيها لرفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وتطوير العلاقات الاقتصادية، والجانب الروسي متجاوب ويبحث عن الحلول معنا والتقينا مع وزراء من الحكومة الروسية للبحث في هذه الحلول.

المجلس قدم في ملف التبادل المصرفي عدة كتب للحكومة وهيئة التخطيط الدولي وطرح الإشكالية والحلول المقترحة، ولكن يبدو أن إمكانية إقامة مصرف مشترك ستكون صعبة لكونه سيتعرض للعقوبات الخارجية كون سورية وروسيا تفرض عليهم عقوبات خارجية أحادية الجانب من أميركا والاتحاد الأوروبي، ولذلك يتم التفكير بحل مختلف كإقامة شركة مشتركة خاصة للتمويل التجاري وهو أحد الحلول الممكنة والمطروحة وما تسرب لنا من معلومات بأن المصارف الحكومية السورية تسعى في هذا الاتجاه لحل مشكلة التبادل المصرفي بين البلدين.

أما في مجال النقل فتكمن المشكلة بانقطاع الطريق البري عبر تركيا والنقل الجوي مكلف ولذلك نعمل على إيجاد حلول للنقل البحري فهو قائم ولكن ليس بالمستوى المأمول من الطرفين، ومن الحلول المطروحة هو تكليف وزارة النقل من الحكومة السورية بإعداد دراسة لشراء باخرة رورو لنقل الخضر والفواكه ومواد أخرى لنقلها روسيا.

وعن المجالات الاستثمارية الجاذبة للمستثمر الروسي أشار حسن إلى أن بلدنا بعد أزمة سبع سنين يحتاج لاستثمارات كبيرة والمستثمرون الروس لديهم رغبة بالدخول في جميع المجالات كالصناعة والزراعة والسياحة والخدمات ولكن أي مستثمر حتى يبدأ بالاستثمار يحتاج لعوامل جذب وهناك مناقشات مع هيئة الاستثمار ونحن بانتظار المشروع الجديد لقانون الاستثمار، وبالنسبة لدورنا كمجلس رجال أعمال فعملنا على دعوة الشركات الروسية وتعريفها بواقع الاستثمار في سورية وإقناعها بالاستثمار وهناك عدة طرق مثل إمكانية مشاركة هذه الشركات في المشاريع الاستثمارية لنكون في مركب واحد لتشجيعهم.

وفي مجال مشاريع إعادة الإعمار هناك شركات تعهدات روسية مهتمة بتنفيذها في مناطق معينة وقد تمت زيارة مناطق إعادة الإعمار في محافظات حلب وحمص وعدة مناطق أخرى من هذه الشركات وتعرفوا على واقع الحال فيها وبدأت المفاوضات بخصوصها مع الحكومة السورية، ولدينا معلومات عن وجود أفكار لإقامة مصانع لتجميع وإنتاج السيارات الروسية في سورية.

مشيراً إلى وجود اهتمام من الجانب الروسي بمشاريع الطاقة والكهرباء لأنه قطاع حيوي ومهم للمرحلة القادمة وخاصة لإقامة المشاريع الاستثمارية، ولكن بالدرجة الأولى لأي مستثمر يجب توافر المناطق الآمنة وهذا الأمر تحقق الآن في سورية بفضل جهود الجيش العربي السوري والحلفاء.

٤٧,٨ مليون ليرة يدفعها سكان دمشق و٢٨ مليون تدفعها الحكومة صباح كل يوم ثمناً للكهرباء

الوطن

حصّلت وزارة الكهرباء ٢٧,٣ مليار ليرة سورية ثمناً لاستجرار الكهرباء في دمشق خلال العام الماضي (٢٠١٧)، منها ١٧,٢ مليارا قيمة التحصيلات المالية التي تمت جبايتها من القطاع الخاص، و١٠,١ مليارات قيمة التحصيلات التي تمت جبايتها من القطاع الحكومي، أي إن الوسطي اليومي للتحصيلات من العام والخاص يزيد على ٧٥,٨٣ مليون ليرة سورية، موزعة إلى ٤٧,٨ مليون دفعها سكان دمشق، و٢٨ مليوناً دفعتها الحكومة صباح كل يوم ثمناً للكهرباء.

وكشف تقرير صادر عن إدارة الشركة العامة لكهرباء دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن العدد النهائي للضبوط التي تم تنظيمها في العاصمة خلال العام الماضي تجاوز ٥ آلاف ضبط نتيجة الاستجرار غير المشروع والسرقات والتعديات على المنظومة الكهربائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير كهرباء دمشق باسل عمر أنه تتم معالجة المخالفات المرتكبة والتي تطول المنظومة الكهربائية من خلال الدوريات التي يتم تسييرها بشكل يومي على أحياء العاصمة لتنظيم الضبوط اللازمة، موضحاً أن الشركة تعمل باستمرار على تنفيذ عقود لتأهيل مداخل الأبنية وتبديل العدادات الميكانيكية بأخرى إلكترونية ووضعها ضمن صناديق خاصة خارج العقار ما يسهل عمل موظفي المراقبة والجباية. لافتا إلى أنه تم توقيع عقود لاستبدال العدادات حالياً في المنطقة الصناعية وابن عساكر.

مشيراً إلى المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ القاضي بمعاقبة مستجري الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة بصورة غير مشروعة أو من ساهم في ذلك، الأمر الذي جعل من ظاهرة استجرار الكهرباء بشكل غير مشروع جريمة يعاقب عليها القانون ناهيك عن الأضرار الناجمة عن هذا الفعل من إلحاق الأذى والضرر الذي يلحق بالمنظومة الكهربائية من زيادة الحمولات على الشبكة الكهربائية والذي يؤدي إلى احتراق الكابلات والمحولات الكهربائية التي تزود الإخوة المواطنين بالتيار الكهربائي.

إضافة إلى إلحاق الأذى والأضرار بالاقتصاد الوطني وتوقف عجلة الإنتاج عن العمل وأضرار أخرى ناجمة عن هذا الفعل (قيمة المحولات والشبكات الكهربائية المعطوبة أو المحروقة – حيث تكلف ملايين الليرات السورية) غير العواقب الأخرى المترتبة كهدر الطاقة والإسراف بشكل غير عقلاني وهذا الأمر يشكل هدراً للمال العام.

وكان قد نص القانون / ٣٥ / لعام ٢٠١٥ على معاقبة كل من يقدم على سرقة الكهرباء بالحبس والغرامة المالية (من شهر – ثلاثة أشهر) والغرامة المالية المنصوص عنها (الاستجرار لأغراض منزلية نحو ٣٦ ألف ليرة سورية ولأغراض تجارية نحو ٩٠ ألف ليرة سورية عدا قيمة التقدير على الجرم المرتكب. حيث تختلف قيمة التقدير حسب الحال وصفة الاستثمار (منزلي، تجاري، مركز تحويل).

مدير «محروقات» دمشق لـ«الوطن»: ٣٠ محطة وقود في دمشق ١١ منها للحكومة

عدم هطل المطر يخفض استهلاك المازوت إلى النصف

قصي المحمد

كشف مدير فرع دمشق للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» سيباي عزير لـ«الوطن» عن إجمالي كميات المازوت المنزلي الموزعة للتدفئة على الأسر في المحافظة منذ بداية الموسم الشتوي الحالي حتى الرابع من شباط الجاري البالغة بما يقرب من ٤٧,٩ مليون لتر تقريباً.

مبينا إجمالي عدد الأسر المستفيدة منها متضمنة عدد أسر الشهداء والجرحى خلال الفترة المحددة البالغ أكثر من ٢٣٩,٤ ألف أسرة من إجمالي عدد الأسر المسجلة لدى المديرية البالغة ٢٥٥٢٧٦ أسرة.

أما عن كميات المازوت الموزعة لجهات القطاع العام لزوم التدفئة ومولدات الكهرباء منذ بداية شباط من العام ٢٠١٧ حتى بداية شباط من العام ٢٠١٨ فبيّن عزير أنها بلغت أكثر من ٨,١٦ ملايين لتر مازوت، مؤكداً أن الكمية انخفضت إلى النصف تقريباً مقارنة مع العام ٢٠١٦ خلال الفترة ذاتها التي قد وصلت إلى أكثر من ١٦,٨٣ مليون لتر، مرجعاً سبب الانخفاض في الكميات المطلوبة إلى التحسن الكبير في قطاع الكهرباء، إضافة إلى الظروف الجوية السائدة التي كانت أقل برودة عن العام الماضي أيضاً.

مؤكداً أنه يتم التوزيع حالياً من خلال ٦ مراكز منتشرة في العاصمة وهي (مركز برزة، مركز دمر، مركز البوابة، مركز باب توما، مركز كفرسوسة ومركز المزة).

أما عن توزيع البطاقات الذكية فبيّن أنه قد بدأت شركة تكامل المعنية بتسجيل وتسليم البطاقات الذكية عملها في دمشق منذ بداية شهر أيلول الماضي عبر ٣١ مركزاً ثابتاً موزعة على جميع المناطق، إضافة إلى ١٥ فريق عمل متنقلاً يجول على الوزارات والمؤسسات الحكومية لتسجيل موظفيها المستفيدين. مبيناً أن عدد الأسر المسجلة في الشركة ممن يحق لهم الحصول على البطاقة والاستفادة منها بلغ ١٣١١٧٨ أسرة، منفذ منها حالياً ما يقرب من ٣٠٩٦٠ أسرة تحمل بطاقة ذكية.

وبيّن مدير محروقات دمشق أن العاصمة تستلم نصف مخصصاتها تقريباً نظراً لاعتماد الكثير من المواطنين على الكهرباء في التدفئة، ولجوء عدد كبير من الأسر باستخدام الغاز أيضاً لكونه متوفراً حالياً، مؤكداً توافر المادة بشكل كبير بسبب عزوف الكثير من الأسر عن استلام مخصصاتها لعدم الحاجة لها.

مشيراً إلى أنه يتم توزيع المادة عبر ٤٥٠ صهريج قطاع خاص تم الترخيص لها من المحافظة ومديرية تموين دمشق ليتم التعاقد معها موزعة على مراكز (دمر معمل الإسمنت، والدحاديل، ومركز البوابة)، مبيناً أنه تم تزويدها بأجهزة إلكترونية قارئة للبطاقة الذكية عبر الشركة المعنية تكامل، إضافة إلى وجود ٤٠ صهريجاً عاملاً لتأمين احتياجات القطاع الحكومي والمشافي العامة والخاصة والأفران التموينية الحكومية.

منوهاً بوجود ما يقرب من ٣٠ محطة وقود عاملة حالياً، منها ١١ محطة حكومية و١٤ محطة خاصة عاملة، مبيناً أن ٩٠ بالمئة من هذه المحطات مزودة بأجهزة إلكترونية لقراءة بطاقات سيارات القطاع العام.

لافتا أيضاً إلى وجود ٥ محطات وقود أخرى محصورة للقطاع الحكومي واحدة خاصة بوزارة الزراعة واحدة لكل من المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، واثنتين للاتصالات «كفرسوسة والقدم». مشيراً إلى خروج ما يقرب من ٩ محطات وقود عن الخدمة منها اثنتان حكومية وأكثر من ٧ محطات وقود خاصة.

وكان قد بدأ فرع محروقات دمشق بتوزيع المادة على المستفيدين من أسر شهداء وجرحى منذ منتصف تموز الماضي، كما تم البدء بالتوزيع لبقية الأسر منذ بداية آب الماضي ومستمر التوزيع حالياً لنهاية الموسم الشتوي الحالي، لافتاً إلى أن انتهاء التسليم غير معروف حالياً منوهاً بأنه خلال العام الماضي انتهى التوزيع في ٢٠١٧/٣/٢٢ بعد تعميم من رئاسة مجلس الوزراء فيما يخص القطاع الحكومي، أما عن الأسر فتم إيقاف التوزيع لمازوت التدفئة بقرار من وزير النفط وذلك خلال شهر أيار من العام الماضي.

وزارة المالية للمصرف الصناعي:

فوائد قروض الصناعيين بين ١٠ و١٢ بالمئة

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير الشؤون الإدارية في وزارة المالية المكلف متابعة لجنة تل كردي محمد ملحم لـ«الوطن» عن الاستجابة لجملة واسعة من مطالب الصناعيين في منطقة تل كردي الصناعية في ريف دمشق عبر اللجنة الخاصة بمتابعة هذه المطالب برئاسة وزير المالية حيث تمت مخاطبة المصرف الصناعي بمنح تسهيلات مصرفية للصناعيين عبر تحديد قيمة الفوائد للقروض طويلة الأجل ١٢ بالمئة على حين فوائد القروض متوسطة الأجل ١١ بالمئة وقصيرة الأجل ١٠ بالمئة، على حين لم يتخذ أي إجراء حول جدولة القروض، وأن تخفيض الفوائد جاء في إطار تسهيل الحصول على التمويل اللازم للصناعيين لترميم المنشآت الصناعية التي تعرضت للتخريب والتدمير إضافة إلى تأمين التمويل الكافي لتوفير المواد الأولية لتشغيل خطوط الإنتاج.

وبيّن ملحم أنه تم إقرار إعفاءات ضريبية للمكلفين في تل كردي عن الفترة بين العام ٢٠١٤ والعام ٢٠١٧ حسب نوع التكليف من أرباح حقيقية أو رواتب وأجور وغيرها.

وأوضح أن مطالب صناعيي منطقة تل كردي بلغت نحو ١٥ مطلباً تمت معالجة الكثير منها وخاصة المتعلقة بالجوانب المالية ومعالجة وتأهيل البنى التحتية وإيصال شبكات الكهرباء والاتصالات.. وغيرها، مبيناً أن الاجتماع الأخير في وزارة المالية الذي حضره ممثلون عن الصناعيين من غرفة صناعة دمشق وريفها تركز على تأهيل شبكة الاتصالات الأرضية والخليوية والإنترنت وتوصيل شبكتي مياه الشرب والصرف الصحي والإسراع بتأهيل مساكن أهالي عدرا وتل كردي وتعبيد الشوارع وتأمين باص نقل داخلي وخط سرفيس من المنطقة وإليها ومتابعة تنفيذ الخدمات من بلدية واحدة، كما بيّن عدد من الصناعيين أن من المشكلات المهمة التي لا بد من معالجتها في المنطقة هي حل مشكلة القيود العقارية ومنح التراخيص الإدارية الدائمة للمنشآت التي تمت إعادة ترميمها والبدء بدفع التعويضات حسب قيمة الأضرار ومنح قروض ميسرة وجدولة قروض المتعثرين وإعادة منحهم قروضاً تشغيلية وإعفائهم من الضرائب وغراماتها من بداية عام ٢٠١٣ وحتى الأول من تشرين الثاني من العام الماضي ومنحهم إعفاء من ضريبة الأرباح لمدة ٣ سنوات بدءاً من تاريخ العمل وإعادة النظر بتعديلات القانون ١٤ الخاص بحماية المستهلك والعمل على خلق البيئة المناسبة للعمل الصناعي والإنتاجي والاستثماري.

وكانت الحكومة وعدت بصرف ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون ليرة للمساعدة في حل باقي المشكلات وتلبية طلبات الصناعيين ضمن الإمكانيات المتاحة لافتاً إلى أن اللجنة المكلفة حصر الأضرار في المنطقة مستمرة بعملها تمهيداً لوضع تصور متكامل لاحتياجات المنشآت الصناعية وتوفير التمويل اللازم للمنشآت المتضررة.

بينما كان المصرف الصناعي عبر التعليمات التنفيذية الصادرة عنه لمنح القروض بيّن أن التمويل سيشمل الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية والنسيجية وقطاع المهن الحرة والحرف اليدوية وصناعة الأعلاف لتمويل رأس المال العامل للمشروعات المتوقفة أو التي لحقتها أضرار جزئية وتسمح حالتها بالإنتاج وللمشروعات الموجهة للتصدير والمحددة بضوابط نوع المشروع واستخداماته ومكان إقامته، وأن القروض طويلة الأجل تكون لسبع سنوات لإقامة مشروعات صناعية جديدة ومتوسطة الأجل لمدة خمس سنوات لتمويل شراء أصول إنتاجية أو لإعادة تأهيل المنشآت القائمة أو قروض قصيرة الأجل لمدة عام لتمويل رأس المال العامل.